



## إعلان صلالة بشأن التغطية الصحية الشاملة 2018

### الطريق إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة في إقليم شرق المتوسط

نحن المشاركون في الاجتماع الوزاري حول "الطريق إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة في إقليم شرق المتوسط"، المجتمعين في صلالة، بسلطنة عُمان، في الفترة من 3 إلى 5 أيلول/سبتمبر 2018:

إذ ندرك الدور الحيوي للتغطية الصحية الشاملة في أعمال الحق في الرعاية الصحية والحق في الصحة للجميع في إقليم شرق المتوسط؛

وإذ نستذكر الإعلانات الدولية والإقليمية السابقة الصادرة بشأن التغطية الصحية الشاملة، ولا سيّما إعلان قطر بشأن الرعاية الصحية الأولية لعام 2008، وإعلان تونس بشأن القيمة مقابل المال والاستدامة والمساءلة في قطاع الصحة لعام 2012، وإعلان المنامة بشأن تمويل النُظُم الصحية لعام 2013؛

وإذ نستذكر أيضاً القرارات السابقة ذات الصلة بالتغطية الصحية الشاملة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وجمعية الصحة العالمية، واللجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، ولا سيّما القرار ش/م/ل/60/ق-2 لعام 2013، الصادر عن اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط؛

وإذ نقدّر الجهود التي تبذلها البلدان في إقليم شرق المتوسط للوقوف على التحدّيات التي تواجهها النُظُم الصحية، ووضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها؛

وإذ ندرك الأهمية القصوى للنُظُم الصحية التي تتسم بالقوة والقدرة على الصمود، وحسن الإدارة، والجودة، في التقدّم صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وأهمية البرامج التي تتناول الصحة العامة، والأمراض السارية، والأمراض غير السارية، والصحة الإنجابية، وصحة الأمهات، وحديثي الولادة، والأطفال، والمراهقين من أجل تلبية الاحتياجات الصحية لكل فرد وكل مجتمع؛

وإذ نوّكد إسهام التغطية الصحية الشاملة في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المتعلقة بالإنصاف، والأمن، والنمو الاقتصادي؛

وإذ نوّكد العلاقة الوثيقة بين التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي، والحاجة إلى تكامل استراتيجيات التأهب للطوارئ والاستجابة لها، والتعافي منها، وتقوية النُظُم الصحية - مع إيلاء عناية خاصة للاجئين، والمهاجرين، والنازحين داخلياً؛

وإذ نشدد على الأهمية الكاملة للجودة وسلامة المرضى في نُظُم الرعاية الصحية، والتي بدونها لا يمكن تحقيق التغطية الصحية الشاملة؛

وإذ نوَّكِد من جديد التزامنا بتحقيق التغطية الصحية الشاملة في جميع بلدان إقليم شرق المتوسط، باعتبارها هدفاً مرغوباً فيه وممكناً من أهداف السياسات على جميع مستويات الدخل الوطني، بما في ذلك في البلدان المتضررة من الطوارئ؛

وإذ ندرك أهمية الرعاية الصحية الأولية القائمة على طب الأسرة في كل من القطاعين العام والخاص، في ضمان التقدم صَوَّب تحقيق التغطية الصحية الشاملة في إقليم شرق المتوسط؛

وإذ ندعو رؤساء الدول والحكومات في جميع بلدان إقليم شرق المتوسط، على اختلاف مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها، إلى اعتماد رؤية خاصة بالتغطية الصحية الشاملة في سياساتهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية، وإلى وضع خارطة طريق – تتضمن معالم رئيسية وأهدافاً واضحة – من أجل تحقيق هذه الرؤية؛

وإذ ندعو وزراء الصحة، ووزراء المالية، وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك البرلمانيون، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، إلى وضع اتفاقات وطنية بشأن التغطية الصحية الشاملة، استناداً إلى الاتفاق العالمي بشأن التغطية الصحية الشاملة 2030، وتحمل مسؤولية تنفيذ تلك الاتفاقات؛

وإذ ندعو صنّاع القرار، وراسمي السياسات في مجال الصحة والمجالات ذات الصلة بالصحة، إلى تبني إطار العمل بشأن الارتقاء بالتغطية الصحية الشاملة في إقليم شرق المتوسط، وإلى العمل على تنفيذ الإجراءات المرتبطة به؛

فإننا ندعو راسمي السياسات الصحية إلى القيام بالآتي:

1. تحديد حزمة خدمات صحية أساسية محددة السياق، تستند إلى حزم المنافع ذات الأولوية في مجال التغطية الصحية الشاملة المحددة عالمياً وإقليمياً، مع الأخذ في الاعتبار عبء الأمراض في كل بلد، والمتطلبات الاقتصادية، وأفضليات الناس؛
2. إنشاء/إعادة صياغة ترتيبات الدّفع المسبق لمختلف الفئات السكانية – لكي لا يتخلف أحد عن الركب - على أن تُموَّل من خلال مخصصات بالميزانية و/أو إلزامية، وذلك من أجل الحد من التجزؤ، وتعزيز الإنصاف والحماية المالية والاجتماعية؛
3. تكريس اهتمام قوي ومتواصل للجودة وسلامة المرضى في نُظُم الرعاية الصحية بكلا القطاعين العام والخاص بشقَّيه الهادف إلى الربح وغير الهادف إلى الربح، مع التأكيد على إشراك الناس وتمكينهم من أجل تحسين فرص الوصول إلى الرعاية الصحية؛
4. مد نطاق التغطية بخدمات الرعاية الصحية الجيدة لتشمل طب الأسرة، والعمل على تحسين البنية التحتية، وتعزيز توافر القوى العاملة وتحسين أدائها والرفع من شأنها، وتحسين فرص الوصول إلى الأدوية الأساسية والتكنولوجيات الصحية – مع أخذ الموارد المتاحة والتوزيع المُنصف بعين الاعتبار؛

5. توسيع نطاق هدف التغطية الصحية الشاملة ليشمل غير المواطنين الذين يقيمون داخل الأراضي الوطنية، بما في ذلك اللاجئون والعمال المهاجرون، وكذلك سائر الفئات المهمشة، باستخدام ترتيبات تمويل مبتكرة؛

6. تعزيز الوظائف الأساسية للصحة العامة، وقدرات التأهب اللازمة لتنفيذ اللوائح الصحية الدولية (2005) ورصدها، وذلك من أجل تقوية النظم الصحية والتحرك نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة؛

7. إنشاء منصات شاملة متعددة القطاعات للحوار حول السياسات وذلك لتيسير مشاركة أصحاب المصلحة في صياغة رؤية التغطية الصحية الشاملة، ومن ثم تنفيذها؛

8. تبني مبادئ الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام لضمان اتباع نهج متكامل في البلدان المتضررة من الطوارئ؛

9. تعزيز نظم المعلومات الصحية الوطنية، بما في ذلك الصحة الإلكترونية، من أجل رصد التقدم المحرز صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة في إطار خطة التنمية المستدامة؛

10. تعزيز ترتيبات الحوكمة من أجل تحسين الأداء، والمساءلة، والقدرة على الاستجابة، والمشاركة، وتعزيز الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي وإحداث تغيير سلوكي إيجابي؛

نناشد الجهات الشريكة في التنمية، بما فيها منظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى، وبنوك التنمية، العمل من أجل تنسيق جهود البلدان ودعمها، وذلك من خلال: تبادل أفضل التجارب العالمية والممارسات الجيدة؛ وبناء القدرات الوطنية، ودعم الحوار الشامل حول سياسات تقوية النظم الصحية من أجل التقدم صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وتسهيل حشد الموارد لتنفيذ الاستراتيجيات والخيارات المتفق عليها.

ندعو المجتمع الدولي إلى توسيع نطاق الدعم إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا)، بوصفها إحدى الجهات الهامة التي تقدم الخدمات الصحية لستة ملايين لاجئ فلسطيني، وذلك من أجل مواصلة تقديم خدماتها الحيوية لتلك الفئات السكانية المعرضة للخطر دون التأثير سلباً على البلدان المستضيفة لها.